

سيتم استخدامها وبعض منشآتها لتخزين وتصدير منتجات مشروع الوقود البيئي

المرزوق: اغلاق مصفاة ميناء الشعبية قرار «اقتصادي» بالدرجة الأولى

■ سيتم تعويض جزء من منتجات المصفاة كمنتج البنزين عن طريق الاستيراد من الخارج

دبياتر (نحو 9ر1 مليار دولار امريكي) مبينا ان حجم المتوقع صرفه خلال الفترة المشففة من العام الحالي يبلغ 1ر2 مليار دينار (نحو 3ر9 مليار دولار) للصل اجمالي المنصرف على المشروع الى 4 مليارات دينار (نحو 13 مليار دولار امريكي). وأشار الى تشغيل الشبكة الكهربائية بالكامل لمشروع الوقود البيئي بالتعاون مع وزارة الكهرباء مضيفا انه يجري الآن وضع اللمسآت الأخيرة لمرآحل تشغيل للمشروع. وحول لجنة مراقبة إنتاج النفط في منطقة (أوبك) التي تراسها الكويت أكد المرزوق أن اللجنة تعمل على مراقبة خفض الإنتاج وليس من شأنها دراسة تمديد الاتفاقية وبالتالي تمديد الشفاق خفض الإنتاج يخص الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في (أوبك) للقرع عقد في 26 مايو المقبل. وأوضح أن هناك دولا تدعم تمديد اتفاق خفض الإنتاج ومنها دولة الكويت وهناك بعض الدول لايد من استشارتها ويتم حاليا التنسيق مع جميع الدول حتى إذا ما كان الاجتماع الوزاري يكون

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق أن قرار اغلاق مصفاة ميناء الشعبية اعتبارا من اليوم جاء بعد دراسات مستفيضة من شركات استشارية عالمية أثبتت صعوبة تطويرها وعدم جدواه الاقتصادية. وأضاف في تصريح للصحافيين على هامش فعالية إيقاف عمليات الوحدات الإنتاجية في مصفاة الشعبية أن قرار الإغلاق يعد اقتصاديا بالدرجة الأولى موضحا أن المصفاة سيتم استخدامها وبعض منشآتها لتخزين وتصدير منتجات مشروع الوقود البيئي.

وأوضح انه سوف يتم تعويض جزء من منتجات مصفاة الشعبية كمنتج البنزين عن طريق الاستيراد من الخارج مبينا أن الكويت تعزم رفع الطاقة التكريرية لصفآتي ميناء الأحدي وميناء عبدالله لتغطية احتياجات السوق المحلي وأن الاستيراد للبنزين سيتوقف مع تشغيل مصفاة الزور. وحول خطة الكويت للتعامل مع نحو 150 ألف برميل يوميا من إنتاج النفط الكويت بخروج مصفاة الشعبية أكد أن الكويت استعدت لتلك اللحظة منذ أكثر من عام لتصريف كميات النفط التي لن يتم تكريرها في مصفاة الشعبية عبر إبرام عقود تم توقيعها لتصريف تلك الكميات. وكشف المرزوق أن الكويت ستوقع عقود شراكة مصفاة (الدقم) في سلطة عمان في 10 ابريل المقبل بظافة تكريرية 200 ألف برميل يوميا في حين سيتم تشغيل مصفاة فينثام في مايو المقبل.

وحول مشروع الوقود البيئي افاد بأن نسبة الإنجاز فيه بلغت نحو 84 في المئة بنهاية مارس الجاري في حين بلغ حجم المنصرف على المشروع 2ر8 مليار



فعالية إيقاف عمليات الوحدات الإنتاجية في مصفاة الشعبية

■ الكويت ستوقع عقود شراكة مصفاة «الدقم» في سلطنة عمان في 10 إبريل المقبل

■ نسبة الإنجاز في مشروع الوقود البيئي بلغت نحو 84 في المئة حتى الآن

■ دور لجنة «خفض الإنتاج» رقابي فقط وليس من شأنها دراسة تمديد الاتفاقية

■ المطيري: مصفاة الزور ستكون بديلاً عنها في إنتاج المشتقات النفطية وزيت الوقود عالي الجودة

هناك اجماع من جميع الدول. يذكر أن فعالية إيقاف عمليات الوحدات الإنتاجية في (مصفاة الشعبية) انطلقت صباح اليوم الخميس تحت رعاية وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق وبحضور لغير من القيادات والعاملين بالقطاع النفطي.

من جانبه أوضح الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية محمد غازي المطيري أن (البترول الوطنية) أعدت دراسات فنية واقتصادية بالتعاون مع مستشارين عالميين لتطوير

المصفاة وبيئت جميعها صعبة ذلك وعدم جدواه الاقتصادية نظرا لعدم وحدات الإنتاج وزيادة تكلفة التطوير إضافة الى محدودية المساحة المطلوبة للتطوير. وأوضح أن مصفاة الزور ستكون بديلا عنها في إنتاج المشتقات النفطية وزيت الوقود عالي الجودة وذئ المحتوى الكربتي الأقل لافتا إلى أنه سيتم استخدام مرآفق التخزين لتصدير البحرية الخاصة بمصفاة الشعبية من قبل مشروع الوقود البيئي.

وذكر أن مصفاة الشعبية تعد

علاقة تعتبر الأكبر في تاريخ الكويت مثل مشروع الوقود البيئي ومشروع ميناء مصفاة الزور.

وبين أن مصفاة الشعبية منذ تدشينها في ابريل 1968 تسجل إنجازا تكو الآخر حيث كانت أول مصفاة في العالم تستخدم الهيدروجين في جميع عملياتها كما استخدمت تقنية التكسير الهيدروجيني في عملية تحويل النفط الثقيل إلى منتجات عالية الجودة ليتم تصديرها إلى الأسواق العالمية وهو ما تحقق بعد شهر واحد من تشغيلها

من أهم الصروح النفطية الكويتية وجوهرة صناعة التكرير في الكويت ولديها تاريخ خآلد في صناعة تكرير النفط خليجيا مؤكدا أنها ستبقى جزءا كبيرا ومهما من إرث (البترول الوطنية) وستؤرخ على أنها الانطلاقة الكبيرة ل(البترول الوطنية) الكويتية في الستينيات من هذا القرن. وأضاف ' بقدر ما شعرنا بإيقاف العمل بمصفاة ميناء الشعبية بالحزن فإن ما يهون علينا في نفس الوقت هو مضمينا قديا في مشاريع استراتيجية

«الصندوق الكويتي للتنمية» يمنح سريلانكا اتفاقية قرض بخمسة ملايين دينار



جانب من توقيع القرض

قدم لها الصندوق 14 قرضا لتمويل مشروعات في مختلف القطاعات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 72,66 مليون دينار (نحو 247 مليون دولار).

وأضاف أنه قدم أيضا الى جمهورية سريلانكا مسوئتين فنيئتين بلغت قيمتهما الإجمالية نحو 455 ألف دينار (نحو 1ر52 مليون دولار) لتمويل اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعين في قطاعي الزراعة والطاقة. وتأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صندوقا ماليا كويتيا في 31 ديسمبر 1961 لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول العربية والتنمية دعم لسياسة الكويت الخارجية وتعزيزا لمكانتها الدولية.

علايين دينار كويتي (نحو 34 مليون دولار أمريكي) لتمويل نفس المشروع وذلك بموجب اتفاقية القرض رقم 781 المعقودة في مارس 2009.

ووقع الاتفاقية نيابة عن سريلانكا وكيل وزارة المالية سمارا تونغنا وعن الصندوق الكويتي نائب المدير العام حمد العمر وبحضور المدير الاقليمي لدول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وليد البحر ومساعد المدير الاقليمي لدول جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي فواز العبدساتي والسكرتير الاول بسفارة سريلانكا بدولة الكويت نشاريتا ويراسينجهي.

وذكر الصندوق أن هذا القرض يعد الـ15 الذي يقدمه الصندوق لجمهورية سريلانكا حيث سبق أن

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض مع جمهورية سريلانكا بقيمة خمسة ملايين دينار كويتي (نحو 17 مليون دولار أمريكي) للاسهام في تمويل مشروع تنمية كالو غانغا.

وذكر الصندوق في بيان صحفي أن المشروع يهدف إلى تطوير حوض نهر ماهولي الذي بدأت حكومة سريلانكا بتطبيقه منذ الستينيات بهدف زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الثماني والحيواني إلى جانب توفير فرص العمل للسكان وتحسين الظروف المعيشية في مناطق حوض نهر ماهولي.

وأوضح أن هذا القرض هو الثاني الذي يقدمه الصندوق لتمويل لمشروع المذكور حيث قام الصندوق بتقديم قرض مقداره 10

وافتم المتعاملون بالفصح مجلس إدارة (كامكو) الذي أوصى بتوزيع 5 في المئة أرباح نقدية عن 2016 وتداول سهم (بيتك) بدون سهم سحبة اعتبارا من اليوم الخميس وتنفذ بيع اوراق مالية لصالح ادارة التنفيذ في وزارة العدل. ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (و ط صالخ) و(زيما) و(الميناء) و(استهلاكية) و(النخيل) الأكثر ارتفاعا واستحوذت أسهم (منارل) و(ايمان) و(ع عقارية) و(الميازات) و(إيبار) على قائمة الشركات الأكثر تداولًا.

واشهدت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات وفي مقدمتها (تجاري) و(الرجان) و(أيمان ع) و(دانة) و(جبران ق) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 45 شركة وانخفاض أسهم 56 شركة

من إجمالي 147 شركة تمت المجازة بها. واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 17,4 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 8,7 مليون دينار كويتي (نحو 28,4 مليون دولار) تمت عبر 883 صفقة

نقدية لمعقل المؤشر عند مستوى 933,8 نقطة. وانقل المؤشر السعري مرتفعاً 21,32 نقطة ليبلغ مستوى 7029,43 نقطة محققاً قيمة نقدية بلغت 25,13 مليون دينار (نحو 82,4 مليون دولار أمريكي) من خلال 255,6 مليون سهم تمت عبر 6758 صفقة نقدية.



أسبوع متباين لمؤشرات البورصة

شركاته التابعة عقد تنفيذ أعمال تعديلات كهربائية للمباني الصناعية والمكاتب التابعة لشركة نفط الكويت بالأحمدي وإفصح (التعمير) بخصوص نوصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المثلثة. كما تابع المتعاملون اعلان (الاستهلاكية) عن نشاط غير اعتيادي وإعلان بدء توزيع الأرباح النقدية عن عام 2016 لساهمي شركة (فيلا) بداية من الخميس المقبل ونوصية مجلس إدارة شركة (مركز سلطان) بعدم توزيع أرباح عن 2016.

على تلك الشريحة وغيرها مما ارتفعت وجعلها كانت أسهم صغيرة ومضاربة. ومن المتوقع أن تشهد مجريات تعاملات البورصة خلال الأسبوع المقبل إعادة الاتزان على بعض الأسهم لاسيما المصرفية التي تكون مجالس ادارات شركاتها حريصة على الإعلان مبكرا عن نتائجها المالية للربع الاول ما سينعكس أيضا على بعض الشركات التابعة او الزميلة ولكن بصورة غير مباشرة. وشهدت الجلسة الصباح مكمل من (الامتياز) عن توقيع احدي

العمومية عن السنة المالية 2015 خلال اللملة المحددة وهي (أدتك) و(مار). وشملت الإيقاف شركة (أدتك) التي لم تسد رسم الاشتراك السنوي وشركة (ميناء) لافصاحها عن عملية استحواذ عسسي و (ك كيل) لحين الانتهاء من إجراءات تخفيض رأس المال و(م سلطان) بناء على طلب الشركة. وشهدت التعاملات ارتفاع المؤشر السعري بصورة كبيرة ومبالغ فيها بفضل الأسهم الخاملة وكان من الطبيعي أن تتبخر تلك المكاسب الوهمية من أجل عمليات التصحيح

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال الأسبوع المنقشهي أسس الخميس يشهفترات مششعة أهمها زخم وتساوع شركات في افصاحاتها المالية خشبة إيقاف اسهمها عن التداول علاوة على تراجع المؤشر السعري حول مستوى 7000 نقطة.

وشهدت الجلسات الخمس الماضية ضغوطات بيعية وصلت ذروتها خلال الجلسة الأخيرة بسبب استهداف العديد من الأسهم التي أعلنت شركاتها عن توزيعات أسهم منحة او نقدية ما عرضها الى ضغوطات رغم محاولات بعض مبراه المحافظ لتحسين الإغلاقات الشورية.

واستمت للسارات العامة لتلك الجلسات بالتهابن على الكثير من الشركات وتحديدًا القيادية منها جراء التركيز على الأسهم الصغيرة التي تتراوح ما بين 50 و 100 فلس وسط مضاربات حادة بلغت أوجها في الجلسة الختامية ما انعكس على حركة القطاعات الفرجة.

ومن المتوقع أن تتعرض 31 شركة تمثل نحو 25 في المئة من الشركات المدرجة الى إيقاف اسهمها بدءا من الأسبوع المقبل بسبب عدم اعلانها بياناتها المالية التي قد تكون محملة بالخصائر والكثيرا مدرجة في قطاعات (الخدمات) و(النفار).

وكانت البورصة أعلنت توقيف بعض الشركات التي لم تقدم بيانات لها عن بعض فترات العام الماضي ومنها (مار) (مشرق) الى جانب شركات لم تحقق جميعياتها

مارتين مورو: كندا تعزم طرح مشروعات عملاقة للمستثمرين الكويتيين

خلال الندوة استعداد بلاده لتقديم المساعدة لاسد الفجرة التكنولوجية بين بلاده التي تحتل المرتبة الثالثة عالميا في مجال صناعة الفضاء والطيران وبين دول الخليج فضلا عن السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار بالشركات الكندية العاملة في هذا القطاع.

وأوضح أن صناعة النقل الجوي أو الفضاء

شائعة وذات كثافة سكانية منخفضة جدا.

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي لاتحاد

صناعة الطيران الكندية جيم كوك في كلمة

في كندا المستثمرين الكويتيين إلى الاستثمار في هذه المشاريع.

وأوضح أنها بانتظار المزيد من التفاصيل حول برامج حكومتها كي يتم عرضها على المستثمرين بنقاصيلها مبينة أن بلادها بحاجة لكل هذه المشاريع كونها تمتد على مساحات شاسعة وذات كثافة سكانية منخفضة جدا.

قالت سفيرة كندا لدى الكويت مارتين مورو أن بلادها تعزم طرح برامج استثمارية عملاقة بمجال البنى التحتية على أن تفتح المجال امام للمستثمرين الأجانب للدخول فيها من خلال صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ودعت السفيرة مورو في تصريح على هامش الندوة التي نظمتها السفارة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت أسس حول قطاع صناعة الطيران والفرص الاستثمارية المتاحة